أثر تنويع مصادر الدخل على استقرار أسعار الصرف في الاقتصاد الليبي.

أ.عادل سالم معيوف الفاخري*

الأكاديمية الليبية– بنغازي

ملخص:

تهدف الدراسة لاقتراح نموذج لتحسين الوضع الاقتصادي بالعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها في جميع أدبيات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات والوسيلة الأمثل بالنسبة للاقتصاد الليبي في الوصول لهذه الأهداف هي تحقيق وفرة في العملات الأجنبية، وضمان استقرار أسعار الصرف التي من خلالها يتم الوصول مباشرةً لتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتخفيض معدل التضخم نظراً لما يتسم به الاقتصاد الليبي من ارتفاع في مؤشر الانفتاح على الخارج، كما يمكن تحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات البطالة أيضاً من خلال استقرار أسعار الصرف، وبالعمل على التخلص من الاعتماد المفرط على صادرات النفط الخام وإيجاد مصادر أخرى للدخل القومي عبر نموذج مقترح سنتطرق إلى تفاصيله في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية/ سعر الصرف، معدل التضخم، الميزان التجاري.

* ماجستير اقتصاد، الأكاديمية الليبية- بنغازي، موظف لدى وزارة المالية- مصلحة الضرائب- بنغازي
0926256064adel69552@gmail.com

(1-1) مقدمة:

يهتم الاقتصاديون بعدد من المواضيع الاقتصادية والتي هي محل اتفاق، من أبرزها؛ زيادة النمو الاقتصادي؛ (بنسبة تفوق الزيادة في عدد السكان)، وتخفيض معدلات البطالة، والسيطرة على معدل التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، ومن هنا تأتي أهمية حساب العمليات الجارية؛ وتحديداً الميزان التجاري أو (حساب السلع) في ميزان المدفوعات لاحتوائه على بندي الصادرات والواردات وما يترتب على هذا الحساب من تأثير على وضع الميزان من حيث الفائض والعجز، وبالحديث عن الصادرات والواردات يأتي الحديث عن الدور المهم لسعر صرف العملة الأجنبية التي يتم التعامل بها، ويأتي كذلك موضوع تنويع مصادر الدخل وأهميته في وضع ميزان المدفوعات وفي اقتصاد الدولة بصفة عامة.

يعتمد تحديد سعر الصرف التوازني للعملة الأجنبية على تفاعل قوى الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي؛ فالطلب على العملة الأجنبية هو طلب مشتق من الطلب على الواردات، وعرض العملة الأجنبية يأتي من حصيلة الصادرات أو طلب الأجانب على سلع التصدير في البلد، وكما هو معروف عند زيادة الطلب مع ثبات العرض يحدث توازن جديد عند سعر توازني أعلى، وكمية توازنية أعلى، والطلب على الواردات أحد أسباب ارتفاع زيادة الدخل الحقيقي للأفراد (المستهلكين)، وعند زيادة الطلب على الواردات الذي يتبعه زيادة في الطلب على العملة الأجنبية وثبات أو تراجع قيمة الصادرات؛ سيترتب على ذلك عجز في الميزان التجاري، وارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية في حال عدم تمكن الدولة من زيادة المعروض من العملة بسبب تراجع قيمة الصادرات، ومن هنا نجد أن قيمة حصيلة الصادرات مهمة في إحداث التوازن والاستقرار في أسعار الصرف، وفي استقرار في

قيمة الدخل الحقيقي للأفراد وتزداد هذه الأهمية كلما كانت درجة الانفتاح على الخارج مرتفعة كما هو الحال في الاقتصاد الليبي.

تنخفض حصيلة الصادرات لأسباب كثيرة منها؛ انخفاض طلب الأجانب على سلع التصدير، أو عند حدوث مشاكل أو معوقات لسلع التصدير تؤدي إلى انخفاض الكميات المصدّرَة، أو عند انخفاض أسعار سلع التصدير في السوق العالمي، وكل هذه المشاكل والمعوقات تتعرض لآثارها السلبية في العادة الدول التي تعتمد على سلعة وحيدة في صادراتها بصورة أكبر من الدول التي تعتمد على أكثر من مصدر للدخل؛ إذ تكون الأولى رهينة لأي تقلبات أو اختلالات تحدث في سوق تلك السلعة الوحيدة، ومن هنا جاءت أهمية تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي لتفادي الصدمات وآثارها السلبية على الاقتصاد في حال حدوث أي تقلبات في أسعار النفط الخام، والكميات المصدرة منه؛ أي إنه كلما كان هناك مصادر متنوعة للدخل أكثر، كلما كان هناك استقرار أو وفرة في حصيلة الصادرات (العملة الأجنبية)؛ الأمر الذي يترتب عليه استقرار في أسعار الصرف، الذي ينتج عنه ثبات الدخل الحقيقي للأفراد (خاصة مع ارتفاع معدل الانفتاح على الخارج)، وتجنب حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وسهولة معالجته حال حدوثه بالتأثير على الواردات بالتخفيض ، وكل ذلك من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الاقتصاد ككل ويجعله بيئة مناسبة لتنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية الهادفة لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والقضاء على البطالة، والتضخم، وتحقيق توازن أو فائض في ميزان المدفوعات، وبذلك يكون الاقتصاد بيئة مناسبة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والبشرية، ثم المستدامة.

(1-2) مشكلة الدراسة:

تتلخص في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي؛ هل الاقتصاد الليبي مهيأ بوضعه الحالي وفي الوقت الراهن بأن يبدأ في التحول إلى اقتصاد متنوع؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية هي: ما الوسيلة الأقرب للتنفيذ في ظل الظروف الحالية لإحداث التحول لاقتصاد متنوع؟ وما الوسيلة المناسبة لتعزيز الدخل القومي وزيادته بطريقة تتناسب مع الإمكانيات المتاحة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من حيث التوقيت، ومن حيث الظروف الحالية التي تمر بها البلاد؟ أو ما المراحل اللازم اجتيازها لتمهيد الطريق لجعل الاقتصاد الليبي أكثر تنوعاً لتفادي المشاكل المترتبة عن الاعتماد على مصدر وحيد للدخل؟

(1-3) أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع اقتصادي كلي على مستوى الدولة يجمع بين الاقتصاد السياسي، والاقتصاد الدولي، والسياسات الاقتصادية، ويهدف لتحقيــق أهــداف وغايات اقتصادية متفق عليها في جميع الأدبيات والمراجع الاقتصادية القديمة والحديثة، وكذلك تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المطروح للبحث والتحليل في كونه يعالج مشكلة أصيلة تعاني منها أغلب الاقتصاديات الريعية.

تكتسب الدراسة أهميتها كذلك من أهمية دور سعر الصرف واستقراره في الاقتصاد؛ فالدراسة تركز على أهمية استقرار سعر الصرف كشرط أساسي لتنفيذ أي خطة أو توصية من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي وحل المشاكل والاختناقات التي تحدث من حين لآخر.

(1-4) أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التالي:

- محاولة تشخيص الوضع الاقتصادي الليبي الحالي، وترتيب أولوياته.
- إبراز أهمية ومزايا قطاع النفط، ومحاولة لوضع نموذج يعتمد على استغلال القطاع استغلالاً أفضل من السابق.
- التأكيد على استقرار سعر الصرف ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لضمان استمرارية استقراره.

(1-5) فرضيات الدراسة:

- الاعتماد على مصدر وحيد للدخل سلوك غير رشيد يجعل البلد عرضة للتقلبات التي قد تطرأ على هذا المصدر.
- لإحداث تنويع في الاقتصاد لابد من توفر ميزة نسبية لإنتاج سلعةٍ أو خدمةٍ ما
- المحافظة على استقرار سعر الصرف من أهم الركائز الأساسية في الاستقرار الاقتصادي.
- عجز ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملات الأجنبية بالارتفاع، والفائض يؤدي إلى انخفاضها.
- التأكيد على مؤشر امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات؛ أو نسبة الواردات إلى الصادرات، والأثر الإيجابي لتخفيض هذا المؤشر على حصيلة العملة الأجنبية، وبالتالي على استقرار أسعار الصرف.

(1-7) منهجية الدراسة:

المنهج المتبع في الدراسة؛ هو المنهج التحليلي الوصفي، ومصادر المعلومات هي؛ الكتب، والمجلات العلمية المعنية بالشأن الاقتصادي، منشورات مصرف ليبيا المركزي، ومنشورات مصلحة الإحصاء والتعداد، ونتائج الندوات والمؤتمرات العلمية، والمواقع الإلكترونية المعنية بنشر أسعار العملات والنشرات الاقتصادية.

(2-1) واقع الاقتصاد الليبي الحالي:

يتميز الاقتصاد الليبي بعديد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالاقتصاد، ولكن تجنباً للإطالة سنوجز في هذه المساحة أهم خصائص الاقتصاد الليبي التي لها صلة بموضوع الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: ارتفاع مؤشر الانفتاح على الخارج:

يُقاس مؤشر الانفتاح على الخارج بقسمة حاصل جمع الصادرات مع الواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وكما يبين جدول (2-1) والشكل (2-1) مدى ارتفاع هذا المؤشر الذي يعكس اعتماد الاقتصاد الليبي على حصيلة الصادرات والتي تشكل صادرات النفط الخام نسبة كبيرة منها؛ (تصل إلى أكثر من 90%).

الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح ونسبة الواردات للصادرات

(مليار دينار)

العام	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	معدل الانفتاح %	نسبة الواردات إلى الصادرات%
2008	77.027	25.938	102.965	106.630	97	34
2009	46.319	27.503	73.822	79.010	93	59
2010	61.658	30.944	92.602	94.720	98	50
2011	23.254	13.664	36.918	42.720	86	59
2012	76.893	32.243	109.136	103.300	105	42
2013	58.442	43.242	101.684	83.300	122	74
2014	24.511	38.631	63.142	52.350	120	157
2015	14.996	22.684	37.680	38.460	98	151
2016	9.402	12.047	21.449	36.420	57	130
2017	26.221	14.673	40.894	52.790	77	56

المصدر: الإحصائيات النقدية والمالية – مصرف ليبيا المركزي– (1966-2017)، البنك الدولي

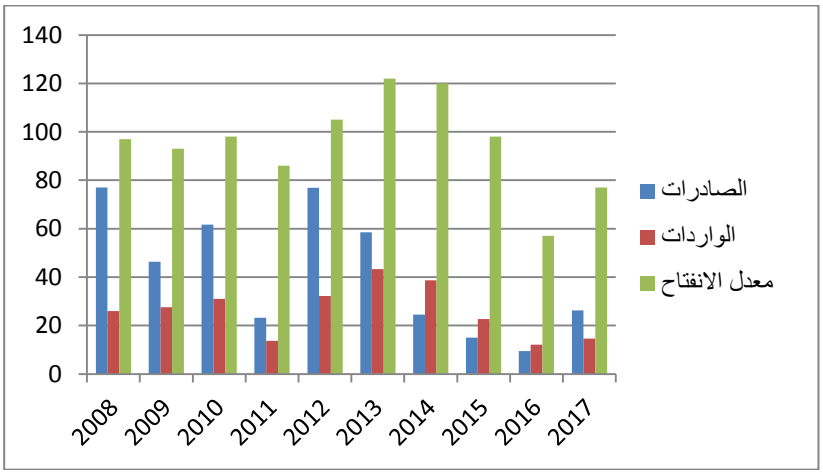

شكل (2-1) الصادرات، والواردات، ومعدل الانفتاح الاقتصادي

من البيانات نلاحظ أن معدل الانفتاح تجاوز 100% في الأعوام (2012، 2013، 2014) أي كلما زادت قيمة التجارة الخارجية؛ ما يبين أن المعدل هو انعكاس للتغيرات التي تحدث في أسعار النفط والكميات المصدرة منه (حصيلة الصادرات النفطية) التي تشكل نسبة كبيرة من الصادرات؛ ففي عامي (2015، 2016) التي حدث فيهم انخفاض كبير في الصادرات النفطية نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية؛ انخفض معدل الانفتاح إلى (98%، 57%).

ثانياً: ارتفاع مؤشر امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات:

يعكس هذا المؤشر المهم العلاقة العكسية بين حجم الواردات وصافي الميزان التجاري فكلما زادت قيمة الواردات انخفض فائض الميزان التجاري والعكس؛ فكلما أُتخذت سياسات تحد من تزايد الواردات كلما زادت قيمة صافي التجارة الخارجية (الفائض في الميزان التجاري) وهو ما يعني انخفاض نسبة امتصاص الواردات إلى حصيلة الصادرات والذي يبينه العمود الأخير في جدول (2-1).

ثالثاً: ارتفاع نسبة حصيلة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات، ونسبة الإيرادات النفطية لإجمالي الإيرادات في الموازنة العامة.

تشكل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ما يعكس اعتماد الاقتصاد عليه كمصدر وحيد للدخل، هذا كلام قديم وحديث فعلى سبيل المثال نجد أن الصادرات النفطية في الفترة (1980– 1990) شكلت نسبة 99% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس ضآلة حجم الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الليبي إذ لا تتجاوز 1% من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى تدني أسعارها [1].

جدول (2–2) الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات (مليون د.ل)

العام	الإيرادات النفطية	إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات النفطية لإجمالي الإيرادات%
2007	48638.3	53366.3	91
2008	64417.0	72741.2	88
2009	35347.0	41785.0	84
2010	55713.0	61503.1	90
2011	15830.1	16813.3	94
2012	66932.3	70131.4	95
2013	51775.7	54763.6	94
2014	19976.6	21543.3	93
2015	10597.7	16843.4	63
2016	6665.5	8595.2	77
2017	19209	22337.6	86
2018	33475.8	35911.2	93
2019	31394.7	57365.2	55
2020	5280.0	22818.0	23

جدول (2–2)

المصدر: النشرة الاقتصادية– مصرف ليبيا المركزي– أعداد متفرقة

[1] شامية/ عبدالله،1991، **الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد**، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي

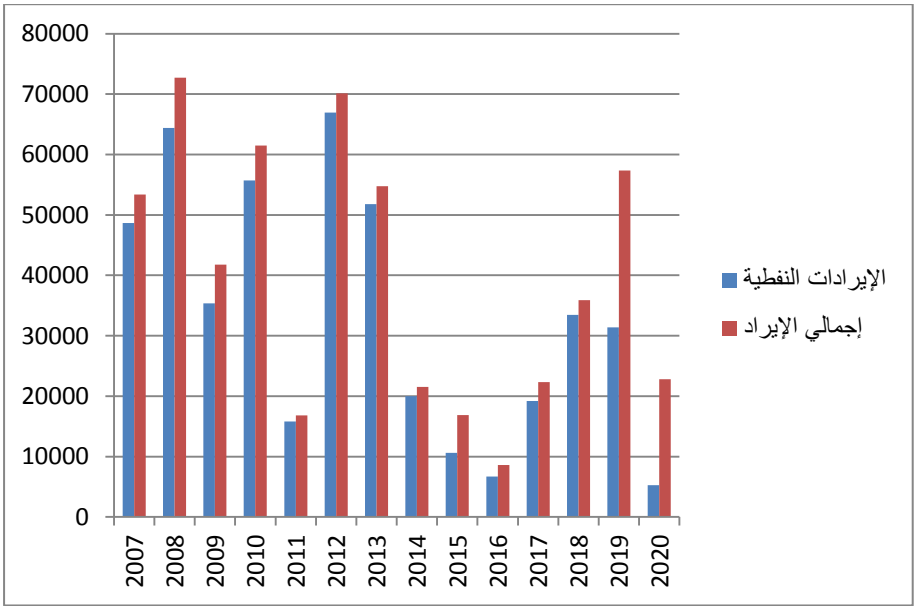

شكل (2-2) حجم الإيرادات النفطية بالنسبة لإجمالي الإيرادات.

وهذا ما يجعل الاقتصاد الليبي عرضة لأي تقلبات تؤثر سلباً على أسعار النفطأو الكميات المصدرة منه، ومن ناحية أخرى يمكن رصد أهمية حصيلة الصادرات النفطية من خلال نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في الموازنة العامة للأعوام (2007- 2020) كما يبين ذلك جدول (2-2) الذي تتراوح فيه النسبة ما بين 77%، 95% في أغلب السنوات ما يؤشر إلى أهمية مساهمة قطاع النفط في إيرادات الموازنة العامة، أما فيما يخص انخفاض النسبة بشكل ملحوظ عامي (2019،2020) فذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية وتعويضها بإيراد رسوم بيع النقد الأجنبي الذي بلغ (**13,232 و 23,447 و15,257** مليار دينار) للأعوام (2018، 2019، 2020م) على التوالي[1].

[1] النشرة الاقتصادية، 2021، ميزان المدفوعات، مصرف ليبيا المركزي.

رابعاً: الفساد وآثاره على الاقتصاد؛ مظاهره، أسبابه.

يعد الفساد من أكثر الظواهر السلبية تأثيراً على الاقتصاد، وتزداد حدة تأثيره كلما ضعف أداء الأجهزة الرقابية وانعدم تطبيق القوانين الرادعة للفاسدين، ويمكن الإشارة إلى أثرين مهمين من آثار الفساد الكثيرة في ليبيا؛ هما عمليات تهريب العملة الأجنبية والمحلية للخارج، والفساد المتعلق بالاعتمادات المشبوهة والفاسدة وما يلحق بهما من ازدهار للسوق السوداء للعملات الأجنبية وما يترتب عليهما من آثار سلبية على الاقتصاد الليبي تتمثل في إهدار الاحتياطيات من العملة الأجنبية.

إن من أهم مظاهر الفساد وأشهرها في الدول النامية خصوصاً؛ القروض الممنوحة بالمحاباة وبدون ضمانات لكبار رجال الأعمال وما يلحق بذلك من دفع رشاوى وشراء ذمم، والمحاباة في التعيينات الوظيفية في الدولة، والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي المملوكة للدولة بقرارات إدارية عليا، وعمولات عقود البنية التحتية إلى غير ذلك من مظاهر مباشرة وغير مباشرة، كما يمكن تلخيص أهم أسباب الفساد في الدول النامية؛ في ضعف الرقابة، وضعف السلطات القضائية واستغلالها من السلطة التنفيذية، وغياب الشفافية، وما يترتب على ذلك من إعاقة عمليات الإصلاح والتقدم في الدول النامية واستمرارها في دائرة الفقر والتخلف[1].

خامساً: عدم خضوع ليبيا لتبعات مبدأ المعاملة بالمثل في التجارة الدولية:

يُقصد بمبدأ المعاملة بالمثل؛ ما تقوم به الدول التي بينها مبادلات تجارية دولية من إجراءات جمركية مماثلة لتلك التي تقوم به نظيراتها رداً بالمثل؛ فالإعفاء الجمركي يقابله إعفاء مماثل، والضريبة الجمركية تقابلها ضريبة مماثلة، أما فيما يخص التجارة الدولية لليبيا فالأمر يختلف بسبب اعتمادها على سلعة واحدة في

[1] عجمية/ محمد، وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة البحيرة، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 64-66.

الصادرات وهي النفط الذي له خصوصية تميزه عن غيره من السلع فأسعاره تُحدد بالدولار مباشرة؛ إذ لا علاقة للعملة الليبية المحلية بمبيعات النفط، وكمياته تُحدد وفق حصص (سقف محدد) متفق عليه في منظمة الأوبك، وبناءً على هذه الخاصية تستطيع ليبيا أن توظف السياسة الجمركية التي تلائمها وبما يتوافق مع مصالحها وسياساتها الاقتصادية دون تحمل أي عبء تشكله ردود أفعال الدول المتعامِلة معها تجارياً.

(3-1) آفاق ومتطلبات مستقبلية للاقتصاد الليبي:

يتطلب البحث في آفاق مستقبلية للاقتصاد الليبي ابتداءً جمع البيانات اللازمة لكل دراسة تهدف إلى تحسين وضع اقتصادي معين أو معالجة خلل معين وهي تختلف من حالة إلى أخرى، وفي هذه الدراسة بعد الاطلاع على أهم خصائص الاقتصاد الليبي متضمنة أبرز العيوب والمزايا التي تؤثر على أداء الاقتصاد وتقدمه؛ نستعرض فيما يلي عدة محاور رئيسية هي؛ أولاً: أهم المزايا والعيوب الناجمة عن الاعتماد على الصادرات النفطية بالطريقة المتبعة منذ عدة عقود ويمثل هذا المحور الواقع الحالي للاقتصاد الليبي؛ ثم وكمحور ثانٍ الآثار المترتبة على التوجه إلى اعتماد منهجية تنويع الاقتصاد الليبي من خلال تنويع مصادر الدخل، ويمثل هذا المحور المستقبل المأمول في المدى المتوسط والطويل، وأخيراً المحور الثالث؛ يتمثل في تقديم نموذج مقترح للاستفادة من الصادرات النفطية بشكل أفضل من الحالي في المدى القصير بتحسن الأوضاع والمختنقات الحالية مثل؛ تخفيض معدلات البطالة، ورفع الدخل الحقيقي (بزيادة الدخل النقدي، وتخفيض معدلات التضخم)، وفي المدى الطويل بوضع خطط استراتيجية للتحول إلى الاقتصاد المتنوع قائماً على ضرورة إيجاد مزايا نسبية يختص بها الاقتصاد الليبي والعمل على تطويرها وتوجيه كل الطاقات البشرية والمادية للاهتمام بها والاستفادة منها مع مراعاة:

- الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والممتدة من عدة عقود آلت فيها الأحوال من سيّئ إلى أسوأ.

- التحول إلى اقتصاد متنوع يتطلب؛ تحمل مشاق ومصاعب لفترة من الزمن ليست بالقصيرة لنجاحه؛ إذ أنه يتطلب تسخير جُل الإمكانيات المادية والبشرية في المجتمع وتوجيهها للمشاريع والرؤى المستقبلية وهو ما سيكون على حساب الجيل الحالي ومستوى معيشته المتدنية بالأساس.

إن التخطيط باتجاه تنويع الاقتصاد الليبي هو تفكير سليم جداً لا جدال فيه، وكان ينبغي أن يتم منذ عقودٍ مضت؛ بل إن عدم الاهتمام بهذا التوجه في الماضي هو سبب تردي الأوضاع الحالية التي نعانيها اليوم.

(2-3)النموذج المقترح للوصول إلى اقتصاد متنوع المصادر:

نستعرض فيما يلي المراحل المقترحة للوصول إلى اقتصاد متنوع والتي يمكن إيجازها في مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التمهيدية اللازمة التي تمهد الطريق وتضع الأساس المتين لبداية الدخول في التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على حصيلة صادرات النفط الخام والغاز إلى اقتصاد لديه عدة مصادر تدعم حصيلة الصادرات وبالتالي تعزز وضع ميزان المدفوعات، وهذه المرحلة التمهيدية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد بشكل عاجل عبر زيادة الدخل الحقيقي عن طريق تخفيض المستوى العام للأسعار أو رفع الدخول النقدية أو كلا الأمرين معاً، والوسيلة لتحقيق ذلك هي تحقيق وفرة كبيرة من العملة الأجنبية لدى المصرف المركزي من خلال تخفيض مؤشر نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات وذلك بتخفيض قيمة الواردات، وزيادة قيمة الصادرات النفطية، ولتحقيق ما سبق نبدأ:

أولاً؛ بزيادة قيمة حصيلة الصادرات النفطية من خلال:

إبرام عقود مشاركة لإنشاء مصافي نفطية ضخمة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أو جمهورية الصين الشعبية؛ بحيث توفر ليبيا الأرض ومصادر الطاقة اللازمة، والنفط الخام، والأيدي العاملة المحلية المؤهلة علمياً وفنياً، وغير المؤهلة من الراغبين في العمل ومستعدون للتدريب للانخراط في مجال الصناعات النفطية، وتأمين تسهيلات مالية كالتخفيضات في الضرائب الجمركية على سلع التصدير لمنتجات المشتقات النفطية، وكذلك التخفيض الجمركي على استيراد السلع الوسيطة والآلات والمعدات اللازمة للعملية الإنتاجية، والتخفيض الضريبي على ضرائب الدخل للشركات الأجنبية المتعاقَد معها، وتقوم الشركات الأجنبية بتوفير التقنية الحديثة والآلات والمعدات والإدارة التنفيذية المتقدمة لإدارة التصنيع والتصدير والبيع للسوق المحلي، والالتزام بتدريب العناصر الوطنية الباحثة عن فرص عمل، وبذلك يتم التحول من بيع النفط الخام إلى تصنيعه وتصدير مشتقاته بمشاركة نفس الشركات المستفيدة حالياً من تصنيعه في الخارج بعد استيراده خاماً من ليبيا؛ وبما سبق تتحقق عدة أهداف منها ما يخص الاقتصاد الليبي، ومنها ما يخص الشركات الأجنبية ؛ فأما ما يخص الاقتصاد الليبي فيتمثل في:

- زيادة قيمة الصادرات النفطية إلى أضعاف القيم السابقة مع استخدام أقل وأمثل لكميات النفط الخام؛ وذلك بعد وضعه تحت إدارة متقدمة علمياً لكبرى الشركات العالمية المرتبطة مصلحتها بمصلحة الاقتصاد الليبي بكونها شريكاً في الأرباح المحققة من نجاح الاستثمارات القائمة وفق عقود المشاركة المبرمة، وبالتالي سيتحسن وضع ميزان المدفوعات؛ بسبب زيادة قيمة حصيلة الصادرات.
- توفير فرص عمل لعدد من الباحثين عن العمل وتأهيلهم وتطوير مهاراتهم للعمل في القطاع النفطي.

– زيادة إيرادات الخزانة العامة من الضرائب المفروضة على دخل الشركات الأجنبية، والضرائب الجمركية المفروضة على الصادرات وواردات السلع الوسيطة، وضرائب الدخل المفروضة على الكادر الوطني العامل في الشركات الأجنبية.

– تخفيض حجم إنفاق الخزانة العامة على دعم المحروقات الذي سيتم رفعه لترشيد استهلاكه، وإيقاف استنزافه بعمليات التهريب الكبيرة للوقود.

– تخفيض التزامات الخزانة العامة بعد توجيه جزء من الذين يشكلون عبئاً عليها؛ (البطالة المقنعة) بانتقالهم للعمل مع الشركات الأجنبية.

– زيادة إيرادات الخزانة العامة وتخفيض إنفاقاتها يمكن ترجمته إلى زيادة الدخول النقدية للمستفيدين من تمويل الخزانة العامة وهم موظفي القطاع العام.

أما فيما يخص الشركات الأجنبية فإنها ستحقق الأهداف التالية:

– توفير في تكاليف عنصر العمل (العنصر البشري) ما يعزز زيادة الأرباح.

– تحقيق إيرادات أعلى من خلال الاستفادة من التخفيضات الجمركية، والتخفيضات الضريبية المفروضة على دخول الشركات بحيث تكون نسبة الضرائب أقل من نسبة الضرائب المفروضة في الموطن الأصلي لها.

– تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح؛ وذلك من خلال العمل بالقرب من مصادر المواد الخام المتمثلة في النفط؛ الذي كان يتم استيراده ثم تصنيعه ثم تصدير منتجاته، فيتم فقط التصنيع ثم التصدير مباشرةً والبيع للسوق المحلي.

ثانياً: تخفيض قيمة الواردات

تشكل قيمة الواردات نسبة معتبرة من قيمة الصادرات وهو ما يعكسه مؤشر نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات كما يبينه جدول (2–1) والذي يصل في المتوسط إلى 50%؛ أي أنه 50% من حصيلة الصادرات تذهب لتسديد قيمة

الواردات، ويرجع ذلك إلى اعتماد السوق المحلي الليبي على الاستيراد في تغطية الطلب المحلي على السلع والخدمات ولتخفيض هذه النسبة يُقترح التالي:

تشجيع الاستثمار المحلي وتوجيهه إلى التصنيع المحلي لعدد من السلع الاستهلاكية المستوردة (سياسة إحلال الواردات)، وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين المحليين وحمايتهم من منافسة السلع المستوردة برفع قيمة الجمارك عليها إلى نسب مرتفعة جداً (استفادةً من ميزة عدم خضوع ليبيا لتبعات مبدأ المعاملة بالمثل في التجارة الدولية).

وفي حال عدم نجاح المستثمرين المحليين في تنفيذ سياسة إحلال الواردات على الوجه المطلوب؛ فإننا نتوجه إلى الخيار البديل وهو إتباع سياسة جذب المستثمر الأجنبي لإنشاء مصانع لعدد من السلع المطلوبة محلياً وتوزيعها جغرافياً بشكل مدروس يراعي حجم الطلب بحسب عدد المستهلكين توفيراً لتكاليف النقل، وبنفس شروط التعاقد السابقة الخاصة بالاستثمارات النفطية، ويمكن هنا إضافة إمكانية تمويل إنشاء هذه المصانع عن طريق طرح أسهم في السوق المالي لإتاحة الفرصة للأفراد في الاستثمار عن طريق امتلاك أسهم في تلك المصانع الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الدخل والذي سيتبعه زيادة في الاستهلاك والاستثمار ما يعني زيادة في حجم النشاط الاقتصادي ككل أو ما يعرف بالناتج الملحي الإجمالي (GDP) المطلوب دائماً زيادته بنسب أعلى من نسب الزيادة في عدد السكان.

يُؤخذ على سياسة إحلال الواردات في الدول النامية أنها تستورد السلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع النهائية المصنعة محلياً، وبالتالي فإن أي ارتفاع في أسعار صرف العملة الأجنبية (أي انخفاض قيمة العملة المحلية)؛ سيؤدي إلى حدوث تضخم في الأسعار، وهذا صحيح؛ ولكن بالإمكان بسبب وفرة العملة الأجنبية التحكم في أسعار العملات الأجنبية؛ وعدم السماح بارتفاعها؛ بمراقبتها وتتبعها في

سوق الصرف وعند حدوث أي ارتفاع بقيم أعلى من القيمة المحددة من المصرف المركزي؛ يتدخل المصرف المركزي كبائع للعملة وبالتالي يزيد عرض العملة في سوق الصرف ما يؤدي إلى انخفاض أسعارها إلى الحد المسموح به من السلطات النقدية، والعكس يقوم به المصرف عند انخفاض أسعار العملة الأجنبية إلى أقل من الحدود المسموح بها؛ فإنه يتدخل المصرف المركزي كمشترٍ للعملة الأجنبية وبذلك يزيد الطلب عليها ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها من جديد؛ وهذا ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بنظام الربط المعدل لأسعار الصرف[1].

المرحلة الثانية: ينبغي التأسيس لوضع خطط التحول إلى تنويع الاقتصاد الليبي بمرحلة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في المجتمع كي يكون قادراً ومستعداً لخوض تجربة الانتقال بالاقتصاد إلى الهدف المنشود انطلاقاً من إدراك أهمية النفط في الاقتصاد وإمكانية استغلال أهميته بطرق أفضل من بيعه كمادة خام، وإدراك البعد الزمني الذي سيستغرقه التحول مباشرة إلى اقتصاد متنوع المصادر، وعدم تجاهل الوضع المتردي اقتصادياً للمجتمع الليبي والذي لا يسمح بتحمل مزيدٍ من الأعباء على كاهله المثقل أساساً، وفي الواقع لا تقدم هذه الورقة البحثية نموذجاً معيناً لتنويع الاقتصاد الليبي ولكن تشير إلى دراسة حديثة لخبراء اقتصاديين بصندوق النقد الدولي (IMF) وضعت في كتاب نشرت جزءاً منه مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية التابعة للمعهد العربي للتخطيط بعنوان: **(كسر الرخاء النفطي؛ مسار دول الخليج نحو التنويع)**[2]، الذي يتضمن أيضاً محاولات التنويع في

[1] الفيتوري/عطية، **الاقتصاد الدولي** (2013)، الطبعة الثالثة، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ص242.

[2] رضا شريف، وآخرون، (2016)، **كسر الرخاء النفطي؛ مسار دول الخليج نحو التنويع**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص ص139-156

بلدان الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، إلا أننا سنكتفي باستعراض لمحة عن التنويع في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

لمحة عن التنويع في بلدان مجلس التعاون: واجهت هذه البلدان صعوبة في اختيار النموذج المؤدي للتنويع من خلال قيادة القطاع الخاص، ومن خلال الاستثمار في قطاع التصدير غير النفطي، وقد نجح بشكل نسبي في دبي نموذج الخدمات السياحية، وكذلك بعض الصادرات المعدنية، والتحدي أمام هذا التوجه هو البحث عن نموذج يضمن التنويع واستمرار الرفاه الاقتصادي، وفيما يلي ملخص أبرز الملاحظات والتحديات التي تواجه دول الخليج:

1.. نتج عن نموذج النمو الحالي تطور في التنمية البشرية مع تواضع نسبي في الأداء الاقتصادي؛ بالرغم من الاستثمارات الضخمة في البنية الأساسية والتمويل والخدمات العامة، وبعض الصناعات؛ إلا إنه لم ينتج صادرات غير نفطية كأساس للتنويع.

2.. يستلزم نموذج النمو المستدام قطاع قابل للاتجار؛ حيث أن هذا النمو عادةً ما يعتمد على قطاع صادرات متنوع ومعقد، وبمقارنة بسيطة بين البحرين وسنغافورة نجد أنه في حين يتشابه التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن صادرات البحرين تتركز أساساً في النفط والمعادن بأكثر من 95%، في حين تشكل الصادرات الصناعية التحويلية في سنغافورة أكثر من 60% من الصادرات السلعية.

3.. يحدد كل من الفجوة التكنولوجية الأولية، وحجم الإيرادات النفطية احتمالات نجاح أو فشل التنويع في اقتصاد مصدر للنفط؛ ففي حين لم تقم بلدان المجلس وبلدان نفطية أخرى كالجزائر بتطوير سلع قابلة للاتجار، نجحت بلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا بتطوير صناعات تحويلية معقدة موجهة للتصدير.

4.. ما يعيق نجاح التنويع بدول المجلس هو "فشل السوق" وليس "فشل الحكومة"؛ إذ أنجزت الحكومات تطوراً ملموساً وجوهرياً في بناء البنية الأساسية، إلا أنها لم تنجُ من مظاهر ما يسمى بالمرض الهولندي ولم يكن ذلك مستغرباً؛ فبالرغم من تطور دول نفطية متقدمة مثل كندا والنرويج إلا إنها لم تستطع أن تنجو من بعض مظاهر المرض الهولندي.

5.. يستغرق التنويع كي يتحقق بشكل كامل من 20–30 عام؛ فماليزيا بدأت في تنويع صادراتها منذ أوائل السبعينات، وبدأت بتصدير المنتجات المعقدة خلال الثمانينات والتسعينات.

6.. يمكن أن تعمل الدولة كمشروع رأسمالي وتقوم بتسريع التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يكون دور الدولة متمثل في توجيه الاستثمارات الضخمة في مجال التنويع الرأسي في الأنشطة البتروكيماوية؛ كما حدث بالنرويج في السبعينات عندما ساهمت الحكومة بشكل مباشر في المشتريات من شركات النفط، وتوفير منشآت ضخمة للقيام بدور الدفعة القوية للاستثمار، ويسمى دور الدولة هنا بالمنظم.

يتبين من العرض المختصر السابق لمحاولات التنويع في مصادر الدخل مدى الصعوبات التي واجهت وستواجه البلدان الراغبة في تنويع صادراتها؛ ومن هذا المنطلق ينبغي لمتخذي القرار الاقتصادي الليبي الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في خوض هذه التجربة وترتيب الأولويات حسب درجة الأهمية للمجتمع الليبي والسعي لاختيار أفضل البدائل المتاحة في العالم فيما يخص المحاولات الجادة لتنويع الاقتصاد ومتابعة آخر ما توصلت إليه الأبحاث العلمية وتوفير المناخ الملائم للباحثين في شتى المجالات العلمية التي لها صلة بمستقل الاقتصاد الكلي وسبل تطويره؛ كالبحث في:

- مجال الطاقات المتجددة، وأبحاث الذكاء الاصطناعي.

- الاهتمام وبدرجة كبيرة بالثروة المعدنية التي لم تستغل حتى الآن وأهمها؛ خامات الحديد والمتركزة بالجنوب بوادي الشاطي والتي تقدر ب (3.5 مليار طن) وقد دلَّت أيضا الدراسات الحديثة على وجود شواهد تواجد الذهب والعناصر النادرة بالعوينات الشرقية ومعادن اليورانيوم بمنطقة العوينات الغربية [1]

- الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره بحيث يلبي الطلب المحلي، ومن ضمن مقتضيات التطوير الحث على البحث العلمي الأكاديمي في كافة الجوانب العلمية (النظرية والعملية)؛ كأبحاث الاقتصاد الزراعي والأبحاث العلمية الخاصة بعلم النبات والتربة والمياه، وكذلك ينطبق الكلام على الثروة الحيوانية التي تتوفر لها عناصر كثيرة لنجاحها وإمكانية الاستفادة منها، والثروة البحرية كذلك يمكن استغلالها والاستفادة منها ضمن سياسة إحلال الواردات المشار إليها.

- التخطيط لجعل ليبيا منطقة عبور تجارية كبرى بين دول وسط وجنوب أفريقيا وبقية دول العالم بإنشاء موانئ كبيرة ووسائل نقل كبيرة كالقطارات مثلاً؛ لنقل المواد الخام من دول وسط وجنوب القارة إلى الشمال ونقل السلع المطلوبة في الدول الأفريقية إلى الجنوب.

إلى غير ذلك من الأفكار والمقترحات التي من شأنها تصحيح المسار الاقتصادي وتوجيهه في الاتجاه الصحيح عن طريق إقامة ودعم مراكز بحثية علمية في شتى مجالات العلوم بحيث تهدف جميعها إلى خلق بدائل حقيقية قابلة للتصدير والمنافسة في السوق العالمية غير النفط الخام، ومن ثَم جمع كافة الأبحاث والأفكار والمقترحات ودراستها وتحليلها واختيار أفضلها والعمل على تذليل كافة الصعوبات والموانع لتطبيقها فعلياً على الواقع.

[1] بوابة أفريقيا الإخبارية (مقال)، **اكتشف 5 من أهم الخامات المعدنية في ليبيا**، 2018/07/28

(4-1) أهم النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

1) يتميز الاقتصاد الليبي بارتفاع معدل الانفتاح (الانكشاف) على الخارج، ويتصف أيضاً بارتفاع معدل امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات؛ ما يؤشر إلى أن أي ارتفاع في أسعار العملة الأجنبية سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2) يشكل النفط نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الليبية تفوق 90% في الأغلب، ويشكل أيضاً نسبة كبيرة من إيرادات الخزانة العامة تتراوح بين77% إلى95%؛ ما يعني اعتماد الدولة على النفط كمصدر وحيد ومهم للدخل.

3) يلعب الفساد دوراً سلبياً في الاقتصاد، ويحول دون أي توجه إصلاحي للاقتصاد، ويتوجب القضاء عليه ومحاسبة الفاسدين قبل البدء في أي إصلاح اقتصادي.

4) يمكن الاستفادة من خاصية عدم خضوع ليبيا لمبدأ المعاملة بالمثل في التجارة الدولية بانتهاج سياسات جمركية تهدف إلى حماية الصناعة المحلية وتنفيذ سياسة إحلال الواردات.

5) يمر المجتمع الليبي بظروف غاية في الصعوبة والتردي؛ اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً؛ ما يجعله غير مهيأ لتحمل مزيداً من الأعباء في الوقت الراهن.

6) يتطلب التحول إلى اقتصاد متنوع فترة زمنية طويلة؛ إذ كان من المفترض البداية فيه منذ عقود.

7) يتطلب الوقت الراهن والظروف الحالية الاهتمام بقطاع النفط والاستفادةمنه بطرق أفضل من السابق؛ باستغلال الميزة النسبية وهي؛ وفرة النفط الخام بحيث تُقام مصانع

ومصافي نفطية تنتج وتصدر وتلبي الطلب المحلي من كافة المشتقات النفطية المطلوبة محلياً ودولياً.

ثانياً التوصيات:

1) العمل على جذب الاستثمار الأجنبي وتهيئة المناخ المناسب للعمل داخل ليبيا؛ وذلك عبر التخفيضات الضريبية على دخل الشركات الأجنبية، وضمان توفير العمالة الوطنية أو من دول الجوار في حال حدوث نقص العمالة الوطنية، والعمل على ربط مصلحة الشركات الأجنبية بالمصلحة الوطنية عن طريق إبرام عقود المشاركة المتكافئة.

2) ينبغي الاهتمام بالسوق المالي وتوعية المواطنين لأهميته، وتحفيزهم على التعامل بالأسهم والسندات عن طريق الدورات العلمية ووسائل الإعلام.

3) العمل بقوة على القضاء على الفساد بكافة أشكاله، والحيلولة دون قيام السوق السوداء للعملة الأجنبية؛ بتبني المصرف المركزي نظام الربط المعدل لسعر الصرف.

4) تفعيل السياسة الجمركية (وتحصينها ضد الفساد)، وتوجيهها لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.

5) ينبغي الاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية في التنويع الاقتصادي؛ بدراسة أبحاثهم العلمية والوقوف على نتائجهم العملية، ومحاولة انتقاء ما يتناسب مع اقتصادنا وظروفنا وبيئتنا وإمكانياتنا المالية.

المراجع:

أولاً الكتب:

1) عجمية / محمد، وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، (2009م).

2) الفيتوري/عطية، **الاقتصاد الدولي**، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الثالثة، (2013م).

ثانيا الندوات والورقات العلمية:

- شامية/عبدالله، **الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد**، ندوة، مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، (1991م).

ثالثاً المجلات:

- الشريف/ رضا، وآخرون، كسر الرخاء النفطي؛ **مسار دول الخليج نحو التنويع**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – المعهد العربي للتخطيط، (2016م).

الدوريات والتقارير والمنشورات:

1) مصرف ليبيا المركزي، الإحصائيات النقدية والمالية للفترة (1966–2012)

2) مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات.

3) البنك الدولي، أعداد وإحصائيات متفرقة.

المواقع الإلكترونية:

بوابة أفريقيا الإخبارية، https://www.afrigatenews.net/article .2018/07/28